الديني يتفقد سير العمل بمشروع محطة نقل الركاب بالمكلا

المكلا/ سبأ

تفقد محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أمس ومعه وكيل المحافظة المساعد للشؤون الفنية المهندس محمد أحمد العمودي ، سير العمل في مشروع بناء المحطة المركزية لنقل الركاب في مدينة المكلا بتكلفة 250 مليون ريال بتمويل من المجلس المحلي في مديرية مدينة المكلا .

ويشتمل المشروع المقام على مساحة 1800 متر مربع على مبان وصالات وصول ومغادرة للركاب ومحلات تجارية ومكاتب خدمية وسياحية من شأنه الإسهام في تنظيم حركة حافلات النقل من وإلى مدينة المكلا وتقديم الخدمات المناسبة للركاب بالإضافة إلى استيعاب تنامي حركة نشاط النقل البري والسياحة الداخلية كون مدينة المكلا تعد واحدة من المدن السياحية الجاذبة للزائرين من مختلف محافظات الجمهورية .

وشدد المحافظ الديني على ضرورة الاهتمام بالتشغيل الأمثل لهذه المحطة عند استكمال بنائها بما يمكنها من تحقيق أغراضها من جهة وتقديم الخدمات المتميزة للمتعاملين معها من المواطنين.

إجراءات لمنع الاحتكار والتلاعب بمادتي النفط والغاز بتعز

تعز / نزار الخالد

ترأس وكيل محافظة تعز محمد منصور الشوافي أمس اجتماعا ضم مدراء فروع شركة النفط والغاز والنقل والصناعة والتجارة وذلك لمناقشة الإجراءات الكفيلة بتعزيز استقرار الأسعار لمادتي النفط والغاز ومنع التلاعب والاحتكار.. وشدد الاجتماع على إيقاف التدخلات غير القانونية للنافذين والمشايخ والشخصيات الاجتماعية والتي تتسبب باختلاق الأزمات في المواد التموينية الأساسية وتحدث إرباكاً في العمل.

وأكد الوكيل الشوافي على ضرورة تشديد الرقابة على محطات الغاز والبترول والديزل والالتزام بالأنظمة واللوائح المنظمة لآلية التوزيع, منوها بأنه سيتم وضع قائمة سوداء بالوكلاء المتلاعبين بالمشتقات النفطية وإيقاف مخصصاتهم.

مشددا على وضع آلية لمنع تهريب حصة المحافظة من المشتقات النفطية والالتزام بها واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق المخالفين.

محفوظ البعيثي

«العيب» القاتل!

نتيجة للتقاليد والعادات والأعراف المتوارثة في بلادنا وخاصة في المناطق الريفية, تحرم المرأة من حقها في الورث بعد والديها والأقربون مع أن ديننا الإسلامي الحنيف والدستور والقوانين اليمنية شرعت لها الورث مما يمتلكون من أموال وأراضٍ ومنازل وغيرها، ولا يقتصر خطر تسيد تلك التقاليد والعادات والأعراف على مختلف شئون الحياة في الريف خصوصاً وفي اليمن عموماً، على عدم الاعتراف بالكثير من حقوق المرأة، وفي ,المقدمة حقها في الميراث بل يتعدى ذلك الخطر هذا الجانب إلى جوانب أخرى عديدة منها استحقار وازدراء المرأة التي تتحدث عن نصيبها من الورث بعد والديها أو أحد من أقاربها أما إذا طالبت بهذا الحق فإنها تعاقب بمقاطعة أقاربها لها وبعدم السؤال عنها وبتشكيك من حولها بتربيتها وأخلاقها وبإشعارها بأنها قد ارتكبت جُرماً لا يغتفر، وهذا ما جعل السواد الأعظم من النساء اليمنيات يغضين الطرف والحديث عن حقهن في الورث، والإيمان بـ «العيب » إذا ما فكرن مجرد تفكير بذلك الحق، وكذا إلى فقدانهن للثقة بأنفسهن وبآدميتهن.

ورغم هذا الظلم الفادح الذي يلحق بالمرأة ورغم أيضا تحويلها هي الأخرى إلى نصيب من الميراث لصالح أشقائها وأقاربها من الذكور لم تقم الجهات المعنية في الدولة ولا علماء وشيوخ الدين والمثقفين والصحفيين بالواجب المناط بهم في توعية المجتمع بحقوق المرأة ورفع الظلم عنها، بل تحول الجميع إلى ممارسة السياسة وترك المهام والأعمال الأساسية له، وفي المقدمة العلماء والخطباء والمرشدون الذين انشغلوا بالسياسة وبخدمة السياسيين أكثر من انشغالهم بالدين الإسلامي وبخدمته وبما كفله لمكونات وشرائح المجتمع من حقوق، وما الزمها به من واجبات خاصة شريحة النساء، وهذا بدوره كان سبباً رئيسياً لما تتعرض له المرأة من ظلم وحرمان لأبسط حقوقها، وسبباً رئيسياً لتقوية الممارسات والمفاهيم الخاطئة في المجتمع على حساب معاني ومفاهيم الحق والعدل التي جاء بها ديننا الإسلامي القويم، وحثنا على العمل بها واجتناب كل ما يناقضها.

الضالع.. مديرية الأزارق خارج نطاق التنمية

الأزارق مديرية تابعة لمحافظة الضالع، يمكن وصفها أنها خارج سياق التاريخ وربما كانت خارج سياق الجغرافية التنموية للدولة!!

فعن المشاريع الخدمية حدّث ولا حرج، أما عن البنى التحتية فهذا ضرب من ضروب المستحيل لا شيء يوجد أو لا شيء مما يمكن أن يذكر!! الكثير من المنغصات التي تؤرق بال مواطني المديرية وقد تصل إلى حدود إصابته بالصداع المزمن، سيما إذا أدركنا أن هناك غياباً كاملاً لأجهزة الدولة بكل تفاصيلها.

"الثورة"زارت المديرية وخلصت إلى الاستطلاع التالي:

الضالع/محمد الجبلي

البداية كانت مع المواطن أحمد محمد علي سقاف الذي تحدث عن الغياب الكامل لأجهزة الدولة ممثلة بجميع سلطاتها المحلية والقضائية والأمنية حيث قال:

منذ أربع سنوات والدولة غائبة غياباً كاملاً ومطلق كما تشاهد فإن أجهزة الدولة كاملة في المديرية معطلة ومغلقة.

لا محاكم ولا نيابة ولا أمن ولا مجلس محلي ولا يحزنون، والمواطن هو الضحية الأول في هذه المهزلة الحاصلة في المديرية.

وأضاف: إذا أردت أن تقضي غرضك مع أي مسؤول في المديرية فإن عليك أن تتوجه إلى منزله.

وأردف:في الخلاصة أستطيع القول أن الدولة غائبة غياباً مطلقاً في المديرية وأن المشاريع القليلة جداً القائمة هي قائمة منذ حقبة الاستعمار البريطاني ولا أثر لأي مشاريع جديدة وكما أشرت سابقاً فإن المواطن هو الضحية الأول والأخير من هذا التسيب الإداري الحاصل في المديرية.

أوضاع متردية

أما الأخ سفيان عبدالله محمد- مدرس -فيقول: أنا استغرب كثيراً من تعثر مشروع الطريق الخاص بربط المديرية بعاصمة المحافظة، فهذا الطريق شريان حيوي ورئيسي يمكن أن يساعد في حال إنجازه على تنمية المديرية والنهوض بأوضاعها المتردية وإذا نفذ مشروع الطريق فأكيد أن بقية المشاريع سيتم تنفيذها.

وعورة الطرقات

وفي ذات السياق تحدث أحمد عقلان قائلاً:

المديرية مترامية الأطراف وفيها العديد من القرى إلا أن التواصل بينها شبه معدوم بسبب وعورة الطرقات الرابطة فيما بينها،ومشروع طريق الضالع الذي مضى عليه عشرات السنين لم ينفذ حتى اللحظة وتنفيذه سيسهل على أبناء المديرية الكثير من مشقة السير بما سيعزز من فرص تنمية المديرية بالشكل الذي يأمله أبناء المديرية.

مياه معدومة

مسألة المياه في المديرية تأتي في أولوية مطالب المواطنين في هذه المديرية إذ أن توفيرها بشكل يومي يستلزم الكثير من المشقة والعناء، بهذه الكلمات بدأ المواطن محمد علي حديثه ثم أردف قائلاً: بضطر المواطن في مديرية الأزارق يضطر إلى قطع المسافات الطويلة لغرض الحصول على الماء وهو مسئول عن توفير ما يعادل أربعين إلى ثمانين لتراً من ماء يومياً، لتوفير حاجته وأسرته من الماء الذي يفي بغرض ومتطلبات يومين أو ثلاثة أيام، ومع هذا قد يعود في الغالب هذا المواطن خالي اليدين من لتر واحد، وذلك لأسباب مردها إلى الازدحام والتدافع

إعداد/ عبدالعزيز شمسان

العاصمة الدينية

إلى الجنوب من مديرية الخلق وعلى بعد خمسة كيلومترات تقريباً غرب الخط الإسفلتي الرئيسي الذي يربط محافظة الجوف بالعاصمة صنعاء ومحافظة مأرب، تقع مدينة براقش الأثرية والتي عرفت في النقوش اليمنية القديمة المسندية باسم "يثل"، وكانت تعد العاصمة الدينية لمملكة معين ، وقد بنيت هذه المدينة مثل باقي المدن القديمة على ربوات صناعية محاطة بأسوار عظيمة ومنيعة، عليها أبراج للحماية والمراقبة من كافة الاتجاهات.

وقد ذكر استرابون اسم هذه المدينة من بين المدن التي احتلها أليس غاليوس وهو أحد قادة الإمبراطور الروماني خلال حملته العسكرية على اليمن بين العامين (25-24) قبل الميلاد خاصة وأن مدينة براقش كانت تعيش في ذلك الزمن فترة ضعف بعد أن أصبحت تحت سيطرة البدو الرحل.

كان أشهر من سكنها في العصر الإسلامي الإمام عبد الله بن حمزة، الذي اتخذ من هذه المدينة الصغيرة التي لا يتجاوز قطرها حوالي سبعمائة متر مركزاً له، وبني فيها مسجده المعروف بمسجد الإمام عبدالله ابن حمزة والذي بناه في عام 48هـ، وكانت براقش إلى جانب كونها العاصمة الدينية لمملكة معين ,كانت عبارة عن محطة راحة للقوافل القادمة من الهند المحملة بالبخور والطيب حيث كانت تلك القوافل تنقل إلى سوريا ومصر العطور والطيب والتوابل.

وفي هذه المدينة توجد العديد من المعالم والمعابد الأثرية، منها معبد " عشترا" والذي يعد من أهم المعابد والواقع في الجزء الجنوبي من المدينة وبه 16 عموداً رأسياً، كما توجد العديد من الحجرية المكتوبة بخط المسند ، ومازالت براقش تحتفظ بجزء كبير من سورها المنيع وأبراجه التي تزيد على خمسين برجاً.

ومع أن أكثر مباني هذه المدينة قد تعرض للهدم منذ سقوط الدولة المعينية في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد، ثم نتيجة الحملة العسكرية الرومانية بعد ذلك، إلا أن سورها ظل صامداً إلى اليوم، ولم يؤثر فيه التعاقب السكني داخل المدينة، وإعادة استعمال أنقاض المباني القديمة في العصر الإسلامي.

وبحسب الدراسات بالشأن السياحي في بلادنا فإن محافظة الجوف لو نالت نصيباً من الاهتمام والتنقيبات الأثرية العلمية المنظمة من قبل البعثات المتخصصة في هذا المجال فإنها بالتأكيد ستكون العاصمة الأثرية لبلادنا ، وستضاهي أشهر المدن الأثرية في العالم ، وستكون أيضاً محل جذب العديد من السياح العرب والأجانب والمؤرخين والدارسين، لروعة ما تحتويه من كنوز تاريخية أثرية نادرة وتحف

مدير مكتب الشؤون القانونية بعمران:

أغلب القضايا المنظورة أمام المحاكم تتعلق بنهب المال العام

أوضح مدير عام مكتب الشؤون القانونية بمحافظة عمران نشوان كامل بأن اليمن تمر بمرحلة مفصلية خطيرة مما يستدعي تضافر جهود الجميع لتخطي هذه المرحلة.

وأشار إلى أن اليمن مقبلة على تغيير جوهري في شكل الدولة يكفل معالجة القضايا والمشكلات التي تعاني منها, كما تطرق مدير الشؤون القانونية بعمران إلى جملة من الموضوعات في الحوار التالي:

عمران/صفاء عايض

*** في البداية نود أن تحدثنا عن أهم الانجازات التي حققها المكتب؟**

- كما تعلمون بأنه تم تعييني في المكتب منذ حوالي ثلاثة أشهر وهي فترة قصيرة وقد تم وضع خطة عمل ونحن ماضون في تحقيقها وقد تمكنا خلال هذه الفترة الوجيزة من حل أغلب قضايا الدولة لمختلف الجهات في محافظة عمران والمنظورة أمام الجهات القضائية (النيابات والمحاكم) وتواصلنا مع جميع الإدارات القانونية في المحافظة وناقشنا خطط العمل معها واطلعنا على أهم المشاكل التي تواجه إنجاز الأعمال والمهام الموكلة إلينا وما نطمح إلى تحقيقه يحتاج بالتأكيد إلى الوقت والجهد وإلى تعاون الجميع.

قضايا المال العام

*** ما هي أهم قضايا الدولة التي تم حلها؟**

- تتنوع قضايا الدولة المنظورة حالياً أمام الجهات القضائية سواء كانت النيابات أو المحاكم في المحافظة وهي من أهم المهام لإدارتنا وقد استطعنا تجميع بيانات (156) قضية حتى الآن والعدد قابل للزيادة نظراً لأن بعض الجهات لم توافينا ببيانات القضايا كون بعض مديريات المحافظة تشهد توترات أمنية وأغلب القضايا المنظورة أمام المحاكم هي قضايا المال العام وخصوصاً ما يتعلق بالاعتداء على أموال الأوقاف والاعتداء على أراضي الدولة وجرائم الاختلاس والاستيلاء على المال العام كما أن هنالك قضايا إدارية وقضايا مطالبة بالتعويضات مدنية وتجارية.

صعوبات وتجاوزات

*** وهل هناك من صعوبات تواجهكم في أداء مهامكم؟**

- الصعوبات التي تواجهنا في قضايا الدولة تتمثل في عدم التزام الجهات الحكومية بصرف أتعاب المحامين المترافعين في قضايا الدولة وكذا عدم التزام الجهات الحكومية بعرض مشاريع العقود والاتفاقيات على الإدارات القانونية لمراجعتها.

وغياب التدريب والتأهيل للعاملين في الإدارات القانونية وقلة الإمكانيات الممنوحة سواء من ناحية الأثاث المكتبي أو النفقات التشغيلية بالإضافة إلى وجود تجاوزات من بعض الجهات الحكومية وتتمثل في إصدار قرارات التكليف والتعيين دون الرجوع للمكتب.

*** كيف تنظرون إلى الجهود المبذولة لإعداد دستور جديد لليمن؟**

- اليمن يمر بمرحلة مفصلية خطيرة ولابد من تضافر جهود الجميع لتخطي هذه المرحلة وقد تم مؤخرا تشكيل لجنة صياغة الدستور وبدأت أعمالها وعند الانتهاء من صياغة الدستور سيتم إجراء استفتاء شعبي عليه وعندها سيتقرر شكل الدولة الجديد والعمل على تعديل بعض التشريعات الحالية وإلغاء بعضها وبالتأكيد إنشاء تشريعات جديدة تتوافق مع شكل الدولة الاتحادية وبسط هيبة الدولة مطلوب حاليا ومستقبلا.

التوعية القانونية

*** ما الدور الذي سيقوم به المكتب في التوعية القانونية للمرحلة القادمة؟**

- لدينا استعداد لإعداد نشرات توعوية حول هذا الجانب ولكن ينقصنا التمويل واعتقد أن أنسب وسيلة لنشر التوعية إلى جانب النشرات القانونية هي المشاركة الفاعلة من قبل مختلف الوسائل الإعلامية في بلادنا في توعية المجتمع في الجانب القانوني حتى يكون المردود أكبر والتوعية أعم.

*** هل سيكون هنالك تغيير في الهيكل التنظيمي للدولة اليمنية الاتحادية؟**

- بالتأكيد سيكون هنالك تغيير جوهري في شكل الدولة وهو ما يستدعي التغيير في الهيكل التنظيمي والإداري وكل ذلك سيحدده الدستور الجديد بعد إقراره وعلى ضوئه سيتحدد كل ذلك.

قانون العدالة الانتقالية سيقضي بإصلاح أوضاع مؤسسات وأجهزة

العدالة الانتقالية

*** ما هو المقصود بالعدالة الانتقالية؟**

- العدالة الانتقالية يقصد بها مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي يجب أن تقوم بها الدولة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية ولجان التحقيق وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات وليس لها نوع خاص من العدالة إنما مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع أو قمع الدولة ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا، وتقدم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتشجيع الثقة بالمدنية وتقوي سيادة القانون والديمقراطية, كما أن أهمية العدالة الانتقالية تتمثل أيضاً في حق الضحايا أن يروا معاقبة المرتكبين